86 ألف وافد لبناني و233 ألف عائد سوري.. وجهود كبيرة يبذلها الهلال الأحمر السوري على الحدود

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل لـ«الوطن»: نعمل على تقديم مساعدات سريعة ومنتظمة للوافدين

دمشق - محمود الصالح
حماة- الوطن

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سمر السباعي عن الاستراتيجية التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية استجابة لاستقبال الوافدين اللبنانيين في مختلف المحافظات، على حين بلغ عدد الوافدين اللبنانيين أكثر من 86 ألف وافد وأكثر من 233 ألف عائد سوري حسب مصدر في إدارة الهجرة والجوازات، مشيراً إلى أنه دخل أمس 3651 وافداً لبنانياً و5317 عائداً سورياً في إحصائية غير نهائية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّنت السباعي أن الوزارة منذ اللحظات الأولى لتوافد أهلنا من لبنان جراء العدوان الإسرائيلي وتنفيذاً لتوجيهات الرئيس بشار الأسد حول تقديم كل التسهيلات والدعم اللازم للوافدين وتوفير جميع الخدمات اللازمة لهم، عملت مع الشركاء على تجهيز عدد من مراكز الاستضافة في المحافظات التي تستقبل أهلنا الوافدين من لبنان الشقيق، ورفدتها بكامل احتياجاتها اللوجستية والإغاثية اللازمة، وشملت المراكز المجهزة لاستقبال الوافدين في محافظات حمص وطرطوس واللاذقية ودمشق وريف دمشق.

وفي سياق متصل بينت السباعي أن الوزارة نسقت جهود شركائها من المنظمات غير الحكومية للعمل بأقصى الإمكانات لتأمين كامل الاحتياجات للوافدين من صحية وغذائية وطبية وإغاثية ودعم نفسي.

وبينت السباعي أن الوزارة ركزت أيضاً على جانب مهم في ظل هذه الظروف الاستثنائية وهو جانب الدعم النفسي الذي يحتاجه الوافدون للتخفيف عنهم جراء ما تعرضوا له من عدوان همجي، مشيرة إلى أن الوزارة وجهت فرق الدعم النفسي التابعة لمكاتب الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان في المحافظات التي يتوافد إليها أهلنا للحضور على المعابر الحدودية وفي مراكز الإيواء لتقديم الدعم النفسي اللازم للوافدين ولاسيما الأطفال والنساء وكبار السن.

جهود مجتمعية

وأضافت السباعي: أيضاً استطاعت الوزارة ومن خلال تضافر الجهود الحكومية مجتمعة وعبر المتابعة على الأرض من خلال وجودها في بعض الأماكن أن تتصدى لأي إشكال ومعالجته بشكل سريع وتأمين كل المتطلبات اللازمة وتسخير كامل الإمكانات من أجلهم.

وعن كيفية تنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الأهلية لتقديم خدماتها للوافدين بينت الوزيرة أنه يتم تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية من خلال مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات وبإشراف مباشر منهم لمنع الازدواجية في تقديم الخدمة، وعلى الاستجابة أن تكون سريعة ومنظمة في آن واحد، مضيفة: فهناك جمعيات تقدم خدمات صحية طبية وأخرى تقدم خدمات إغاثية وغيرها تقدم خدمات غذائية، والهدف من هذا الأمر تكامل الأدوار بين المنظمات غير الحكومية وتوحيد الجهود وصولاً لتحقيق أفضل الخدمات بكفاءة عالية.

وفيما يتعلق بالخدمات المبرمجة التي يتم تقديمها للوافدين من قبل الوزارة والمؤسسات والجمعيات المدنية قالت السباعي: الخدمات تقدم على مستويين الأول يشمل خدمات مقدمة لمراكز الاستضافة سواء التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أم لغيرها من الجهات، حيث يتم رفدها بكامل المستلزمات اللوجستية والإغاثية اللازمة من جهة التجهيزات الكهربائية ولوازم الطبخ والفرش والحرامات والأطعمة الغذائية وغيرها من المواد الأخرى وخدمات أخرى للوافدين المقيمين عند الأسر المستضيفة.

وأضافت: أما المستوى الثاني فهو يشمل الخدمات المقدمة للوافدين على المعابر الحدودية مباشرة سواء من خلال الفرق الطبية التابعة للمنظمات غير الحكومية أو فرق الدعم النفسي أو الفرق التطوعية والجمعيات والمؤسسات الموجودة هناك على مدار الساعة.

وأشارت إلى أنه يتم التشاور الدائم مع ممثلي المنظمات الدولية في سورية لحشد الجهود وتحفيزهم على طلب موارد إضافية من أجل دعم الاستجابة السريعة للوافدين وتأمين كامل احتياجاتهم، من خلال التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، وبشكل يحقق استجابة أكثر كفاءة وفاعلية كما يتم الطلب منهم رفد المنظمات غير الحكومية المحلية بالاحتياجات اللازمة لتقديم أفضل الخدمات لأهلنا الوافدين.

إحصائيات الهلال الأحمر

من جهتها مازالت منظمة الهلال الأحمر السوري تقوم بتقديم المساعدات الإغاثية من مواد غذائية وطبية وغيرها للوافدين من لبنان، وذلك بأن متطوعي الهلال الأحمر في استنفار دائم على مدار الساعة لا ستقبال الوافدين وتقديم كل ما يحتاجونه.

وحسب الإحصائيات التي أعلنت عنها المنظمة على صفحتها الرسمية فإنه تم تجهيز 5 مراكز إيواء في حمص وريف دمشق وحماة وهي تضم نحو 230 عائلة، كما أن العيادات المتنقلة قدمت خدمة لـ 10348 شخصاً كما أنه تم تقديم خدمة صحية واسعاف أولي لـ 12303 أشخاص.

وبينت الاحصائيات أنه تم نقل 1383 عائلة من المعابر ومن حماة إلى الرقة، مشيرة إلى أن 47644 شخصاً تلقوا خدمة حماية ودعم نفسي واجتماعي، إضافة إلى إعادة 157طفلاً تائهاً لذويهم، لافتة إلى أنه تم تقديم لـ 2569 عائلة خدمة قانونية، إضافة إلى الكثير من المساعدات الإغاثية الأخرى التي يقدمها الهلال الأحمر للوافدين.

تضافر كل الجهود

من جهته أكد محافظ الرقة عبد الرزاق خليفة ضرورة تقديم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين كل الدعم اللازم للأعداد المتزايدة من الأهالي القادمين من لبنان وتضافر كل الجهود من قبل المنظمات والجمعيات لتوفر لهم سبل العيش الملائمة.

كان ذلك خلال تفقده عدد معبر صفين باتجاه ريف الرقة الشرقي المحرر أحوال أهالي الرقة القادمين من لبنان بسبب العدوان، أثناء توزيع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري المساعدات اللوجستية والمستلزمات الضرورية لهم.

وبيّن خليفة أن المحافظة تقدم كل ما بوسعها لأهالي الوافدين من لبنان وتعمل بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية على توفير كل احتياجاتهم.

أطباء جاهزون

في الغضون أكد نقيب الأطباء غسان فندي جهوزية العديد من الأطباء في حال أبدى الجانب اللبناني أي رغبة لحاجته الى أطباء، لافتاً إلى أن الأطباء من أكثر الاختصاصات المطلوبة ومن مختلف المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار فندي إلى أن النقابة أبدت أي استعداد للمشاركة في أي عمليات تدعم القطاع الصحي بشكل عام وذلك من خلال التنسيق مع اللجنة العليا للإغاثة ووزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل.

مساعدات روسية للوافدين في اللاذقية

وفي السياق قدم مركز التنسيق الروسي في قاعدة حميميم صباح اليوم مساعدات غذائية للعائلات اللبنانية الوافدة الى سورية جراء العدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان، والتي تمت استضافتها في نادي شاليهات الضباط بالاذقية.

وأوضح ممثل مركز التنسيق الروسي المقدم كليوكين بافيل أوليغوفيتش في تصريح للإعلام الرسمي أنه تم تسليم سلل غذائية متنوعة لخمسين عائلة، مؤكداً العمل لمواصلة تقديم المساعدات في ظل هذه الظروف الصعبة.

وعبر عدد من المواطنين اللبنانيين عن شكرهم العميق لروسيا لهذه المساعدات المقدمة لهم، مشيرين إلى الحفاوة وحسن الاستقبال وكل التسهيلات التي قدمتها لهم سورية، إلى جانب تقديم المساعدات الطبية والغذائية وأماكن للإقامة.

- محافظ الرقة يدعو المنظمات الدولية لدعم الأهالي العائدين من لبنان
- نقيب الأطباء لـ«الوطن»: أطباء جاهزون للمساعدة في حال أبدى لبنان حاجته

- نركز على الدعم النفسي الذي يحتاجه الوافدون للتخفيف عنهم جراء ما تعرضوا له من عدوان همجي
- تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية للعمل بأقصى الإمكانات

«العقاري» في حلب يعاني نقصاً كبيراً في العمالة ولا توجد فيه سيارة لنقل الأموال

مدير المصرف: ننقل الأموال في الميكرو بحال توافر المازوت أو سياراتنا الخاصة بحماية من الشرطة

اقتراح لاستثمار مكاتب في الجهات العامة لتكون مكاتب للعقاري

| حلب- خالد زنكلو

أكد مدير المصرف العقاري بحلب زاهد الشواخ أن هناك جدوى اقتصادية لتوسيع عمل المصرف بشكل افقي، من خلال تأسيس مكاتب تتبع له في مناطق الأحياء الغربية من مدينة حلب، وبما يخدم مواطني تلك الأحياء.

وبيّن الشواخ لـ«الوطن» أن الفكرة الحقيقية لعمل المصرف العقاري في حال أراد أن يتوسع على مستوى محافظة حلب «عبر توسع الفرع الرئيسي في منطقة باب جنين أفقياً، بمكاتب في أحياء عديدة مكتظة بالسكان، مثل الحمدانية والفرقان والشهباء وحلب الجديدة جنوب وشمال، الواقعة في الشطر الغربي من مدينة حلب، لأن مناطق شرق المدينة تصلها السرافيس الى باب جنين في مركز المدينة حيث يقع المصرف الرئيسي».

وأوضح أن المكتب «فرع مصغر يؤدي العمليات المصرفية كلها، وبما يخدم جميع شرائح المجتمع، ويخفف الضغط على فرع المصرف العقاري الرئيسي، والذي هو فرع حلب، في مركز المدينة، وهذا الأمر يسهم في خفض النفقات والتكاليف وتوفير عدد الآليات والمحروقات، إضافة إلى الإفادة بشكل أكبر من عدد العاملين والكوادر الموجودة ضمن فرع المصرف العقاري في حلب، لاسيما أن الفرع يعاني نقصاً في عدد الكوادر، وهو أمر يعود بالفائدة على مستوى المحافظة سواء للمواطنين أو المصرف».

وحول نقص عدد الصرافات، لفت مدير عقاري حلب إلى أنه عندما توجد المكاتب «فبشكل طبيعي يستلزم عمل كل مكتب احتواءه على صراف أو اثنين أو حسب عدد الصرافات المتوافرة، وبما يخدم أكثر عدد من المواطنين في المناطق المستهدفة بالمكاتب»، مشيراً إلى أنه في حال وجود خط كهرباء من دون تقنين «فيمكن وضع صرافين أو ثلاثة في حي الحمدانية وحده، وكذلك في الفرقان، على سبيل المثال، تتبع للمكتب، وبالنهاية للفرع الرئيسي».

وضرب مثالاً مكتب جامعة حلب للمصرف العقاري «وهو فرع مصغر يؤدي العمليات المصرفية كلها وبخدم الطلاب وأساتذة الجامعة وموظفيها، علماً أنه يضم 3 موظفين فقط».

وعن سير الأمور باتجاه إنشاء مكاتب جديدة للمصرف، قال الشواخ: «هذا الموضوع يعالج على مستوى الإدارة العامة، التي لديها فكرة عن عملية التوسع»، ونوه إلى أنه تمت «من الناحية العملية لا بد من توافر التيار الكهربائي، فما فائدة وجود صراف في منطقة ما من دون توافر الكهرباء أو والفرقان والشهباء وحلب الجديدة، وجرى التعميم على الدوائر التي تحوي مقار مناسبة لإقامة المكاتب.

وأضاف: «جرى النقاش حول الفكرة بين الفرع والإدارة العامة، التي لديها عقلية منفتحة ومتفهمة لهذا الطرح، وكذلك من محافظ حلب، وبالنهاية الموضوع لأصحاب القرار في الإدارة العامة ووزارة المالية طبعاً، إذ إن هذه الفكرة يمكن تعميمها على بقية المحافظات، ونحن نأخذ بالحسبان الجدوى الاقتصادية لتوسيع عملنا، فمثلاً الجامعة وموظفيها، علماً أنه يضم 3 موظفين عن الفرع الرئيسي في باب جنين، وقس على ذلك جدوى وجود 7 مصارف تجارية في منطقة واحدة، هي أوغاريت لا تتجاوز حدودها كيلو متراً مربعاً».

وبخصوص مشكلات الصرافات، نوه إلى أنه «من الناحية العملية لا بد من توافر التيار الكهربائي، فما فائدة وجود صراف في منطقة ما من دون توافر الكهرباء أو وضعنا صرافاً ضمن مكتب الحمدانية مثلاً، تكون تغذيته دائمة بالكهرباء ولا يحتاج إلى سيارة نقل أموال لأن تغذيته من المكتب.

وكشف مدير مصرف العقاري بحلب أن صرافات الفرع الرئيسي في باب جنين «ليس عليها أي ضغط من الراغبين بسحب أموال، وكذلك في باقي الصرافات في المدينة، باستثناء يومين أو ثلاثة أيام عند ورود كتلة الرواتب التي تستقطب نحو 30 ألف شخص تقريباً.

وعند سؤاله عن توقف تفعيل الحصول على بطاقات الصرافات في الفرع الرئيسي للمصرف، ذكر أنه موجود «لكن قسم البطاقات في المصرف لديه موظف واحد، وهو يحتاج إلى 10 موظفين على الأقل، في حين فرع العزيزية ضمن المصرف ليس لديه أي موظف في قسم الصرافات، فنحن نعمل ضمن إمكانياتنا بالطاقة القصوى وكل موظف لدينا يعمل فوق طاقته، والمعيار الأساسي لدي هو العمل، وممنوع عرقلة العمل أو التسويف أو التباطؤ من أي موظف لخدمة الزبائن، على الرغم من النقص الشديد في عدد العاملين، علما أن المصرف يخدم كل مدينة حلب».

وأردف: «لدينا مشكلة في العمالة وبعدم توافر سيارة لنقل الأموال، حيث يتم نقل الأموال في الميكرو بحال توافر المازوت أو بسياراتنا الخاصة لكن نخرج برفقة حماية من الشرطة والأمن الجنائي».

وختم حديثه بالقول: «لدى افتتاحنا فرع باب جنين كان الفضل الأول للمحافظ، فهذه المنطقة كان لا يقصدها أي شخص بعد الساعة الرابعة عصراً، لوجود الركام والأتربة ومشكلات في الصرف الصحي والكهرباء، وهو ذل كل المعوقات، ووجه بتعاون جميع مؤسسات الحكومة ذات العلاقة بنا للتعاون معنا، وكان يزور فرع العزيزية، الذي خرج عن الخدمة بسبب الزلزال، بالمحروقات على حساب حصة المحافظة منها».

مخالفات بناء في طرطوس والسبب عدم المسح الطبوغرافي

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

سبق تم توقيف تنفيذ خطة المسح الطبوغرافي في محافظة طرطوس الذي يسبق وضع المخططات التنظيمية بسبب عدم رصد الاعتمادات المالية اللازمة وقد انعكس هذا التوقيف سلباً وبشكل كبير على الكثير من التجمعات غير المنظمة أو التي تحتاج لتوسيع مخططاتها التنظيمية سواء من جهة زيادة مخالفات البناء أم تعثر إقامة المشاريع والمنشآت الجديدة أو من جهة المزيد من الخلافات بين أصحاب العقارات، ما جعل الكثير من المعنيين والمواطنين يرفعون الصوت عالياً مطالبين الجهات المحلية والمركزية بتوفير متطلبات تنفيذ خطة المسح الطبوغرافي، ومن ثم إعداد وإصدار المخططات التنظيمية، وبعد ذلك تم تكليف مديرية الخدمات الفنية بتأمين حاجتها من المخططات الطبوغرافية بطريقة الإعلان والمناقصة ووضع خطة للمسح الطبوغرافي.

رغم ما تقدم لم تشهد خطوات عملية في هذا المجال وبالتالي مازالت المنعكسات السلبية على حالها، وهنا يبرز السؤال عن الخطوات المتخذة في مجال المسح الطبوغرافي للقرى والوحدات الإدارية من أجل معالجة مناطق المخالفات.

من جهته بين مدير الخدمات في طرطوس أحمد سليمان أن قمع مخالفات البناء ومعالجة مناطق المخالفات يقع على عاتق الوحدات الإدارية وفق الأنظمة والقوانين النافذة، أما بالنسبة لخطط المسح الطبوغرافي فمنذ عام ٢٠١٢ قامت مديرية الخدمات الفنية في محافظة طرطوس ونظراً للظروف التي كانت تمر بها البلاد بمخاطبة وزارة الأشغال العامة والإسكان لتأمين حاجتها من المخططات الطبوغرافية لغاية إعداد المخططات التنظيمية بالتعاقد مع جهات القطاع العام والخاص، وتم إعداد أول خطة مسح طبوغرافي على الموازنة المستقلة للمحافظة لعام ٢٠١٣ وضمت ١٣ تجمعاً بمساحة ٢٨٦٧ هكتاراً.

وأضاف: منذ ذلك الحين حتى تاريخه تتم المتابعة بخطط مسح طبوغرافي سنوية على الموازنة الاستثمارية لمديرية الخدمات الفنية، حيث يتم في بداية كل عام «بناء على كتب مقدمة من الوحدات الإدارية» وضع التجمعات المطلوبة ضمن خطة حسب الاعتمادات المالية المرصدة والمخصصة لذلك الأمر وقد بلغ عدد التجمعات السكانية الموضوعة ضمن خطط المسح الطبوغرافي منذ عام ٢٠١٣ حتى الآن ٩٣ تجمعاً بمساحة ٢٠٠٠٠ هكتار تقريباً، وحالياً يتم العمل لدينا على مشروعات مسح طبوغرافي للتجمعات التالية «لجدل- بقطو- حفة الموارنة- حكر كابر- بصرمون- بسورم- بصرصر ومزرعتها بلانة».

من جهته قال عضو المكتب التنفيذي لقطاع الخدمات والطرق ومجالس البلديات زين الدين يوسف: اكتفي بما قاله مدير الخدمات، لكنه أشار إلى أن معاناة المحافظة الأكبر تتمثل في التأخير والقيود والخلل الذي يحكم تصديق المخططات التنظيمية في هيئة التخطيط الإقليمي والوزارة ما يتطلب معالجة هذه المعاناة التي تتعكس سلباً على المواطنين والوحدات الإدارية.